S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25523
5 April 1993

مجلس الأمن

ORIGINAL: ARABIC

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣
وموجهتان الى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، لي الشرف أن أرفق لسعادتكم نسخة من نقاط حديث سلمت الى السادة سفراء الدول الأربع الدائمة (امريكا، بريطانيا، فرنسا والاتحاد الروسي) بتاريخ ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣.

سأكون ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ونقاط الحديث كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

050493 050493 050493 93-19680

المرفق

نقاط حديث

١ - ان العراق يرى بأن تقديم ورقة نقاط الحديث المؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ من قبل سفراء الدول الأربع غير مسوغ في الظرف الراهن.

٢ - لقد بين العراق في مناسبات عديدة وخاصة في اجتماعين رسميين لمجلس الأمن في آذار/مارس ١٩٩٢ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ مقدار ما تم تنفيذه من قرارات مجلس الأمن. وبأي تقدير موضوعي وغير مغرض فإن هذا المقدار الكبير والجوهري من التنفيذ وخاصة من القرار ٦٨٧ كان يستوجب رفع الحصار الجائر المفروض على شعب العراق منذ زمن طويل وايقاف الاجراءات الجائرة الأخرى والحملة السياسية والإعلامية المغرضة ضد العراق. غير أن هذا لم يحصل حتى الآن لأسباب سياسية ليس لها صلة بنصوص قرارات مجلس الأمن وبأهداف الأمم المتحدة.

٣ - ان ما جاء في ورقة نقاط الحديث المذكورة من أن العراق يظل "منتهكا للمدى الكامل لقرارات مجلس الأمن" هو استنتاج مغرض وبعيد عن الواقع ويستخدم العمومية للتضليل. لقد طالب العراق مرارا باجراء تقويم موضوعي باسلوب مهني وفني وقانوني لمقدار التطبيق لقرارات مجلس الأمن، وخاصة القرار ٦٨٧ بعيدا عن المواقف السياسية المغرضة. غير أن هذا الطلب الموضوعي والمسؤول لم يلب، إن العراق يطلب المباشرة فورا باجراء مثل هذا التقويم من قبل وفد مخول من جانب العراق ووفد مخول من قبل الدول الأربع وبمشاركة (الصين) للوصول الى التقويم الصحيح لهذه المسألة وعرض النتائج على مجلس الأمن، مع التذكير بضرورة التزام الدول الخمس دائمة العضوية بشكل خاص ومجلس الأمن بتنفيذ التزامهم تجاه العراق وفق ما تنص عليه الفقرتان ٢١ و ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧.

٤ - لقد وردت في ورقة الحديث المذكورة ان "الائتلاف" قد قام باجراءات معينة لمراقبة والاشراف على تنفيذ القرارات. اننا لم نفهم هذه العبارة ما هي القرارات المقصودة؟. وما هو اختصاص الدول التي تسمي نفسها بـ "الائتلاف" في المراقبة والاشراف على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في إطار الآليات والمسؤوليات التي يحددها ميثاق الأمم المتحدة؟

٥ - ان الاشارة التي وردت في ورقة الحديث المذكورة الى ما سمي بالاستفزازات لا تستند الى أساس.

ان الحديث عن أعمال عسكرية معينة ينوي العراق القيام بها حديثا تم تكراره خلال السنتين الماضيتين وليس له أساس وهو يستخدم كذريعة لابقاء الأجواء السلبية ضد العراق ولتبرير استمرار الحصار الجائر ضده.

٦ - أما بالنسبى للورقة الخاصة بالاجتماعات العسكرية الاسبوعية في فايدة فإن العراق لم يفهم القصد منها. لقد أعلن العراق في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عن مبادرة من جانب واحد لوقف اطلاق النار. وفي كل الأحوال فإن العراق لا يمكن أن يقبل بأية صيغ يمكن أن تفسر على أنه يوافق على الحظر الجوي المفروض شمال الخط ٣٦ وجنوب الخط ٣٢. ان هذا الحظر غير شرعي ولم يتم بناء على قرار من الأمم المتحدة وأن هدفه سياسي وهو التدخل في الشؤون الداخلية للعراق وزعزعة أوضاعه وتقسيمه على أساس عرقي وطائفي. ومع ذلك ومن أجل تجنب أي احتكاك أو سوء فهم فإن العراق لا يمانع في تبادل الآراء مع الدول المعنية في قرار الحظر الجائر. واننا نرى أن يتم ذلك من خلال القنوات الدبلوماسية في نيويورك.

٧ - ان العراق سيبقى ملتزما بالدفاع عن سيادته واستقلاله وهو يطلب من الدول الأربع أن تحترم ذلك بموجب مسؤولياتها كدول دائمة العضوية في مجلس الأمن كما يلزمها بذلك ميثاق الأمم المتحدة.

٨ - ومن أجل تثبيت الحقائق فإن الدول الثلاث التي فرضت الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه بقرار انفرادي واستخدمت القوة المسلحة لفرضه. كما حصل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ قد حالت دون تمكن العراق من الدفاع عن سيادته ضد عمليات عدوانية من جانب القوات الجوية الايرانية كما حدث في الغارة الجوية الايرانية على العراق (في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٢) والغارة الثانية (في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٣) وان هذه الدول بقيت متفرجة على هذا العدوان.

١ نيسان/ابريل ١٩٩٣

- - - - -